أثر مبادلة الديون الخارجية كأداة اقتصادية للتمويل المناخي على الأمن القومي المصري

أحمد فهمي أحمد مصطفى[1]– علاء أحمد عباده سرحان[1]– أحمد فخري هاني[1]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

استهدف البحث دراسة أثر مبادلة الديون الخارجية كأداة اقتصادية للتمويل المناخي على الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى دراسة عملية تخفيض الديون لتمويل المناخ ومعرفة أهمية مقايضة الديون مقابل المناخ وأثر هذه السياسات على الأمن القومي المصري. وقد اتبع الباحثون المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدبيات التي اختصت بمتغيرات الدراسة من مراجع ودراسات سابقة في الفترة من 2019م وحتى 2025م وتبين أن الدراسات العربية التي اختصت بموضوع مبادلة الديون قليلة جداً، وكذلك أثرها البيئي من خلال المشروعات المناخية. وتحقيقًا لأهداف البحث صُمِّمَتْ استبانة بأسلوب منهجي عِلمي وَفقًا لمتطلَّبات الدراسة بأسلوب ليكارت الخماسي، الذي يعتمد في المقام الأول على الارتباط، وتم توزيعها على عينة من العاملين بوزارة التعاون الدولي. وقد توصَّلت نتائج البحث إلى عدة نتائج أهمها زيادة الدين الخارجي على مصر تضاعف خلال السنوات الأخيرة مما شكل عبء على الاقتصاد القومي وبالتالي كان له تداعيات على الأمن القومي المصري، مبادلة الديون الخارجية تساعد على تخفيف العبء الدولاري على الدولة وتحسن مستوى الاستثمار، مبادلة الديون الخارجية تساعد على تنمية الأعمال التنموية البيئية التي تساهم في خفض البصمة الكربونية بشكل كبير، تعتبر عملية تمويل المناخ من العمليات التي تساهم في خفض معدلات الاحتباس الحراري على المستوى الدولي والإقليمي، مبادلة الديون الخارجية مقابل تمويل مشروعات المناخ يساهم بشكل ايجابي في تحقيق الاستدامة البيئية.

الكلمات المفتاحية: مبادلة الديون الخارجية، تمويل المناخ، الأمن القومي

المقدمة

تُعد آلية مبادلة الديون وسيلة لتعزيز التمويل المتاح للمشروعات التنموية من خلال توقيع اتفاقيات يتم بموجبها مبادلة جزء من الديون المستحقة للدول شركاء التنمية، بهدف تخفيف عبء الديون الخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل المشروعات ذات الأولوية، ودعم جهود تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، ووفقًا للآلية يتم استخدام مقابل الديون بالعملة المحلية في تمويل مشروعات تنموية متفق عليها بين الطرفين.

تمثل الديون الخارجية بشتى أنواعها العامة والخاصة ظاهرة عامة متزامنة للتبادل التجاري الدولي منذ القدم. وتحتاج الدول النامية للاستثمارات المحلية لتمويل خطط التنمية فيها إلي رؤوس الأموال، فإذا ما عجز الادخار المحلي عن القيام بوظائفه كأكبر مصدر للتمويل ، فإن الدول النامية عادة ما تلجأ للاستدانة من الخارج علي أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع فوائد متفق عليها بين الجهات المعنية ، ومع الارتفاع الملحوظ في نسبة المديونية والتي نجم عنها زيادة في أعباء وتكاليف الدين الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلي إستنزاف الحصيلة من الاحتياطي النقدي الأجنبي للدول المدينة ليسبب عجزاً مستمراً في موازين مدفوعاتها، بحيث أن النمو الذي حدث في حجم المديونية الخارجية كان مواكباً تماماً للعجز الحاصل في هيكل ميزان المدفوعات وتدهور شروط التجارة الخارجية وارتفاع نسبة التضخم في الدول المدينة، والخضوع إلي المزيد من الضغوط الأجنبية مع اشتراط الدول الدائنة اتجاه الأموال المقترضة لتمويل الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة.(منال جابر، 2020)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وبِناءً على ما تقدَّم، يهدف البحث الحالي إلى دراسة أثر دراسة أثر مبادلة الديون الخارجية كأداة اقتصادية للتمويل المناخ على الأمن القومي المصري

مشكلة الدراسة

أصبح العالم يشهد اليوم تطورا وتغيرا سريعا في كافة المجالات والميادين وعلى جميع المستويات والاصعده السياسية والاقتصادية، الإجتماعية، والعلمية وذلك كان نتيجة للثورة التكنولوجية والتقدم العلمي بالمعرفة المعلوماتية المعاصرة

لسرعة هذا التطور وعمقه وانعكاس أثره بشكل كبير على كلا من الأفراد والإدارة والمنظمة على حد سواء، حيث واجهت منظمات العصرالحديث والعديد من الصعوبات والمشاكل من كبر حجمها، وتنوع نشاطاتها وتعقد المهام وغيرذلك

مصر من الدول النامية التي عانت دائماً من مشكلة الديون الخارجية علي مدى تاريخها الحديث، فقد شهد الاقتصاد المصري منذ بداية التسعينات تحولات وتغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية، وذلك من خلال إتباع سياسات الإصلاح المالي والنقدي وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمن مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي طبقت بهدف الوصول إلي استعادة التوازن الاقتصادي، حيث كان الاقتصاد المصري يعاني من اختلالات هيكلية متمثلة في عدة أمور، أهمها العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، واستمرار هذا العجز وتزايده هو أحد الأسباب الرئيسية لتزايد الدين العام، لذا أصبحت سياسة الدين الخارجي تحظي باهتمام كبير بجانب أدوات السياسة الاقتصادية الأخري للتأثير علي المتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي، ووفقا لتقارير البنك المركزي المصري شهدت الديون الخارجية المصرية تزايداً واضحاً خلال الفترة من (2007–2019)، حيث زاد من 29,9مليار دولار عام 2007 إلي 112,7 مليار دولار عام 2019. (منال جابر، 2020)

ومِن هنا، تكمن مشكلة البحث في تقييم أثر مبادلة الديون الخارجية على عملية تمويل المناخ، وانعكاسه على تحقيق الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على ذلك على الأمن القومي المصري.

أسئلة البحث

يحاول الباحثون الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: **(ما مدى تأثير عملية مبادلة الديون الخارجية على عملية تمويل المناخ؟)**، وينبثق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هى الطرق المستخدمة فى الحصول على المعلومات اللازمة لعملية مبادلة الديون الخارجية؟
- ما هى أهم وسائل مبادلة الديون الخارجية؟
- ما هى الصعوبات التى تواجه عملية مبادلة الديون الخارجية؟
- ما هو أثر عملية مبادلة الديون الخارجية على التمويل المناخي؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، يمكن صياغة فروض الدراسة على النَّحو التالي:

1. فَرْض وجود عَلاقة دالَّة إحصائيًّا ذات تأثير إيجابي بين تطبيق عملية مبادلة الديون الخارجية وعمليات التمويل المناخي داخل عيِّنة البحث.
2. فَرْض وجود عَلاقة دالَّة إحصائيًّا ذات تأثير إيجابي بين تطبيق مبادلة الديون الخارجية وتحسين الاقتصاد القومي.
3. فَرْض وجود عَلاقة دالَّة إحصائيًّا بين تطبيق عملية مبادلة الديون الخارجية وتحقيق الاستدامة البيئية.

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى إبراز دور عملية مبادلة الديون الخارجية كأداة اقتصادية في التمويل المناخي من خلال ما يلي:

- تحديد أهم مصادر جمع المعلومات البيئية لعملية مبادلة الديون الخارجية.
- تقديم الدعم لمتخذى القرار بهدف الوصول للطرق المثلى لعملية مبادلة الديون الخارجية.
- التعرف على الطرق الفعالة لعملية مبادلة الديون الخارجية.
- التعرف على الخطوات التى يمكن إتباعها لتفعيل عملية مبادلة الديون الخارجية.
- إبراز أهم الصعوبات التى تواجه عمليات التمويل المناخي.

أهمية البحث

الأهمية النظرية للبحث: ترجع الأهمية النظرية للبحث في عدم تناول الدراسات السابقة لعملية مبادلة الديون مقابل تمويل المناخ بالشكل الذي يساهم في وضع أطر عملية تساهم في نجاح عملية مبادلة الديون بالإضافة إلى خفض حجم الانفاق على الديون الخارجية بالشكل المناسب مما يحد من حجم أزمة الديون الخارجية التي لجأت إليها مصر في عملية الإصلاح الاقتصادي.

الأهمية التطبيقية: وتتمثل أهمية البحث التطبيقية فيما يلي:

1-تخفيف العبء المالي على الاقتصاد القومي بسبب خدمة الدين.

2-تخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة المدينة، مما يتيح لها توجيه مواردها نحو قطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

3-المساهمة في المشروعات التي تخدم البيئة وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات التي اختصت بموضوع الديون الخارجية:

1. **دراسة (علاء أحمد سرحان، 2023): بعنوان مبادلة الديون للعمل المناخي بهدف دعم متطلبات التمويل للتكيف والتصدي المناخي في مصر**، وهدفت الدراسة إلى دراسة عملية تخفيض الديون لتمويل المناخ وبشكل أكثر تحديداً مقايضات الديون مقابل المناخ **(DCS)** كأداة قابلة للتطبيق في السياق الأوسع لمصادر تمويل المناخ لمصر، كما هدفت إلى تقديم خارطة طريق للتنفيذ المحتمل لنظام **(DCS)** في مصر، وشروط التنفيذ

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الفعال والناجح له، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أهمية وضع أطار للعمل على توسيع عملية مبادلة الديون الخارجية مقابل المناخ.

2. **دراسة (منال جابر، 2020) بعنوان أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)،** وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل ملف الدين الخارجي المصري من جوانبه المختلفة والمتعددة والمتنوعة للوصول للصورة واضحة لمدي قدرة مصر علي الوفاء بالتزاماتها، و تجمع الدراسة بين المنهج الاستقرائي والمنهج القياسي، حيث يُعتمد علي المنهج الاستقرائي لبناء الإطار النظري لهذه الظاهرة، استخدمت الدراسة نموذج قياسياً لتحديد أهم العوامل التي تؤثر في حجم الدين الخارجي، وكذلك استخدام نماذج قياسية لتحديد أثر الدين الخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: 1- يمثل الدين الخارجي مصدراً للإيرادات العامة، ويشير تراكمه إلي تباطؤ النمو الاقتصادي للبلاد بسبب عدم القدرة علي الوفاء بالتزامات هذه الديون ، 2- مصر من الدول النامية التي تواجه مشاكل دين خطيرة وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي (البنك الدولي ،2018)، 3- قفز الدين الخارجي إلي ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية ، مما يشكل عبئاً علي الاقتصاد المصري الذي يعاني عجزاً في الموارد الدولارية. 4- زاد الدين الخارجي في مصر بمعدل 17% خلال عام 2018، ما جعلها أسرع دول المنطقة نمواً من حيث الدين الخارجي بحسب تقرير البنك المركزي.5- تدهور معظم مؤشرات استدامة الدين، مثل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإلى الصادرات، كما زاد عبء السداد السنوي، كل طفل ولد عام 2019، مدين للخارج ب1030 دولار.

3. **دراسة (احمد حمدي هاشم، 2024): بعنوان أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل: بالإشارة الى الاقتصاد المصري،** تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة من 1970 إلى 2021 لعينة مكونة من 96 دولة نامية من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل من مختلف الأقاليم. وقد أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي للديون الخارجية على مستوي النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وبمقارنة مجموعات الدخل، وجد أن التأثير السلبي كان أكبر في بلدان الشريحة العليا للدخل المتوسط، يليها البلدان منخفضة الدخل وأخيراً بلدان الشريحة الدنيا للدخل المتوسط. وفيما يتعلق بأثار الديون الخارجية على الاقتصاد المصري، فقد توصلت الدراسة لعدم وجود اختلاف بين تأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في مصر عن باقي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

4. **دراسة (السيد صادق، 2024): بعنوان أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990- 2018)،** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المديونية الخارجية لمصر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، تم تناولت الأدبيات بشكل مختصر عن الدين الخارجي واستعراض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، علاوة على عرض تطور حجم الدين الخارجي المصري وتركيبته وبعض المؤشرات المتعلقة به خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين المديونية الخارجية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتحفيز الادخار المحلي؛ لتقليل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وألا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا من أجل المشروعات التنموية، والتي ستساهم بشكل أو بآخر في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج الحقيقي، وإعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في القروض الخارجية، علاوة على أهمية

عمل مجموعة من الدراسات يتم بها تقييم جدوى الاقتراض الخارجي خاصة وأنه لا توجد دراسات كثيرة عن تقييم جدوى الاقتراض الخارجي.

5. **دراسة (احمد أبو بكر عبد العزيز، 2024): بعنوان تحليل واقع المديونية الخارجية في مصر للفترة 2017-2021**، ويهدف البحث إلى التحقق من الفرضية التالية " تواجه مصر أعباء نتيجة تفاقم حجم الدين الخارجي" حيث تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن الدين الخارجي في مصر مازال في الحدود الآمنة دولياً إلى حد ما، مقارنة بدول أخرى في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى أن نسبة الديون الخارجية طويلة الأجل في مصر تتراوح بين 84.5% كحد أدنى في نهاية يونيو 2017، ونسبة 91.2% كحد أقصى في نهاية ديسمبر 2021، الأمر الذي يُشير إلى الطمأنة قدر الإمكان تجاه الالتزامات قصيرة الأجل والتي لا يتخطى مداها الزمنى عام، ولكن مصدر الخطورة يكمن في ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات في تظل تراجع الأخير، وانخفاض نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي، حيث تستحوذ المؤسسات الدولية والإقليمية على النسبة الأعلى من الديون المستحقة وعلى رأسهم صندوق النقد والبنك الدوليين، ويمثل الدولار الأمريكي النسبة الأكبر في عملات الدين الخارجي.
6. **دراسة (Patrick Bolton، 2023): بعنوان حول الديون والمناخ**، تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الروابط بين المناخ واستدامة الديون من خلال التركيز على كيفية تمويل التخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، ومن الذي يدفع ثمنه. وهذا يتطلب النظر في أدوات مثل السندات السيادية، وائتمانات الكربون، والمنح الرسمية المشروطة، وتخفيف أعباء الديون من المصادر العامة والخاصة. وتناقش المقالة دور السندات الخضراء، وتعويضات الكربون، والمنح، وتخفيف أعباء الديون.

ومن بين هذه الحلول، لا يبدو أن هناك أداة واحدة مناسبة لجميع البلدان أو في جميع الأوقات، وللمضي قدمًاأوصت الدراسة بستة مقترحات وتوصيات سياسية يمكنها معالجة تغير المناخ واستدامة الديون بشكل مشترك.

7. **دراسة (Michael Iveson، 2023): بعنوان مقايضات "الديون مقابل الطاقة المتجددة": كيفية معالجة نقاط الضعف المرتبطة بالمناخ والديون وقطاع الطاقة في سريلانكا**، وهدفت الدراسة إلى إيضاح ما تواجهه سيريلانكا من أزمة اقتصادية غير مسبوقة تهدد بتقويض الجهود الرامية إلى معالجة نقاط الضعف المناخية، بحيث استكشف صناع السياسات والخبراء إمكانات أدوات تمويل المناخ، مثل مقايضة الديون بالطبيعة ومقايضة الديون بالمناخ، لمعالجة نقاط الضعف المتعلقة بالديون والمناخ في وقت واحد، تقترح الدراسة هذه مقايضة "الديون بالطاقة المتجددة" كنوع من آلية مقايضة الديون بالمناخ لتعبئة رأس المال للاستثمارات الأساسية في البنية التحتية للطاقة المقاومة للمناخ في سريلانكا.
8. **دراسة (Svitlana Naumenkova، 2023): بعنوان مقايضة الديون بالطبيعة أو المناخ في إدارة المالية العامة**، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد جدوى الجمع بين مهام الحد من عبء الديون وتوسيع الاستثمارات في البرامج البيئية في أوكرانيا، باستخدام أدوات مبتكرة لإدارة المالية العامة، مثل مقايضات الديون بالطبيعة والديون بالمناخ، وقد أثبت ضرورة تنسيق برامج الاستثمار في الديون مقابل البيئة في إطار خطة التعافي الوطني لأوكرانيا والمبادرات التي تم تنفيذها في أوكرانيا بمشاركة نشطة من مجموعة البنك الدولي.

ثانياً: دراسات اختصت بتمويل المشروعات المناخية:

9. دراسة (جيهان عبد السلام ،2023): بعنوان دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، تهدف الدراسة إلى معرفة أدوات التمويل الأخضر والأدوات التي تتعلق به وعلى رأسها السندات الخضراء، كذلك مفهوم التنمية المستدامة وفقاً للأهداف التنموية العالمية لعام 2030، كذلك أجندة التنمية المستدامة لأفريقيا 2063. وتسليط الضوء على المزايا الاقتصادية المتوقعة من التحول الأخضر بالقارة، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة هو انه يمكن القول بأن مشكلة التغير المناخي أحد أهم وأخطر المشكلات التي تتعرض لها القارة الأفريقية رغم أنها الأقل تسبباً فيها، وأن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتوفير سبل التمويل اللازمة له سيكون المخرج الوحيد من تلك الأزمة، وقد أوصت الدراسة بتركيز الاستثمارات الأجنبية في مجالات صديقة للبيئة لضمان كفاءة استخدام الموارد واستمراريتها.

10.دراسة (أسماء رفعت، 2023): دراسة بعنوان تقييم فعالية برامج تمويل مواجهة التغيرات المناخية، وتهدف الدراسة إلى تقييم فعالية برامج التمويل والمساعدات الدولية المقدمة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية في تعزيز إجراءات التخفيف والتكيف الفعال مع قضايا تغير المناخ لدعم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى طرح سياسات لدعم متخذي القرار في التعامل الفعال مع التغيرات المناخية، وأتبعت الدراسة التحليل الاستقرائي الوصفي لرصد التكاليف الاقتصادية المترتبة على التغيرات المناخية، من خلال دراسة دولتي موزمبيق وجنوب السودان وهما الأعلى مرتبة في إفريقيا وفقاً لمؤشر مخاطر المناخ عام 2019، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض فعالية برامج تمويل مواجهة التغيرات المناخية وفقاً للمعايير المستخدمة.

مميزات البحث الحالي عن الدراسات السابقة: يتميَّز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه يقوم بقياس أثر العَلاقة بين المتغيِّرات الآتية: (مبادلة الديون الخارجية، التمويل المناخي، والأمن القومي المصري، والاستدامة البيئيَّة) داخل عينة من الأجهزة الإدارية بالدولة، وهو ما لم تبحثه أو تهدف إليه أيَّة دراسة من الدراسات السابقة.

الإطار النظري

مفهوم مبادلة الديون الخارجية: مبادلة الديون هي عملية مالية تقوم فيها دولة دائنة (دولة قدمت قرضاً لدولة أخرى) بتحويل جزء أو كل الدين المستحق عليها إلى أصول أخرى، مثل استثمارات في مشاريع تنموية أو بيئية في الدولة المدينة. بمعنى آخر، بدلاً من مطالبة الدولة المدينة بسداد الدين نقداً، يتم تحويل الدين إلى استثمارات تساهم في تنمية الدولة المدينة. (**Patrick Bolton**، 2023)

تعتبر آلية مبادلة الديون من ضمن الوسائل بالغة الأهمية لتعزيز التمويل المتاح للمشروعات التنموية من أن ظاهرة الاقتراض الخارجي قديمة العهد ، حيث ارتبطت بالتبادل الدولي، ولم تكن مشكلة المديونية تتعدى آنذاك حدود الدائن والمدين ، كما تنتهي بالسداد أو الاحتلال العسكري .ومع حصول العديد من الدول النامية علي استقلالها السياسي ، سارعت حكومات تلك الدول إلي تطبيق سياسات تنموية طموحة تطلبت رؤوس أموال كبيرة رغم أن معظم هذه الدول تعاني من انخفاض معدلات الادخار المحلي، وعدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية. مما شجعها على التمويل الخارجي والاعتماد عليه، باعتباره يقوم بدور في تسريع عملية التنمية (منال جابر، 2020).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مفهوم الدين الخارجي: تعتبر مشكلة الديون الخارجية محل جدل مستمر على مدى قرنيين من الزمان، فمن ناحية عرضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة، ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين على رأسهم كينز، ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز، أي أنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الميزانية، وأن العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض. وفيما يلي عرض لمفهوم الدين الخارجي. (عبد العزيز، 2006، ص 78)

يرى البعض أن المقصود بالدين الخارجي (هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهئيات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لإلتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة) (زكي، 1985، ص 56).

ارتفع الطلب عليها خلال الأزمة المالية الحادة لعام 1986، بحيث أصبح هذا النوع من القروض يشكل عبئاً ثقيلاً إضافياً في المديونية الخارجية. كما أنه لابد أن تكون الدول أو الهئيات الرسمية ضامنه له حيث يستبعد هذا التعريف الديون غير المضمونة من طرف الحكومات. ونظراً لعد وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه، تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من الصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية ، قامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو التالي " ن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلي مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلي تسديدات مقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقاً بالفوائد أو من دونها ،أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل" (جنوحات ، 2006، ص25).

ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه" الدين الذي تبلغ مدة استحقاقة الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات " (صندوق النقد الدولي، 1991، ص39).

الآثار المترتبة على الديون الخارجية:

إن الآثار المختلفة التي تحدثها الديون الخارجية تتفاوت من دولة إلى أخرى نظرا للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم الديون نفسها، ودرجة تنوعها وشروطها، وفيما يلي أهم الآثار الاقتصادية الديون الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية (بن الطاهر، 2008، 67)

أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي:

تؤكد نظرية الديون المفرطة على التأثير الديون على النمو عن طريق تقليل تراكم رأس المال، بحيث أنه عند نمو الديون فإن المستثمرين يقللون توقعاتهم في العوائد وذلك بسبب توقع زيادة الضرائب من أجل دفع الديون، وهذا سيثبط المستثمرين المحليين والأجانب من ثم يثبط تراكم رأس المال كما أن المستثمرين في الدول ذات المديونية العالية يتراجعون عن قراراتهم الاستثمارية بسبب عدم التأكد من أي جزء من الديون سيتم دفعه بموارد الدولة، فإذا كان جزء كبير من إيرادات الصادرات سيستخدم لخدمة الدين الخارجي فسيبقى جزء قليل متاح للاستثمار والنمو الاقتصادي، أي أن خدمات الدين الخارجي تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال أثر التزاحم. (Egert,2015,3756-3770)

قيد الديون المرتفع النمو الاقتصادي عن طريق تقليل إنتاجية عناصر الإنتاج حيث تكون الحكومة أقل استعدادا لتبني سياسات صعبة أو مكلفة إذا توقعت أن العوائد المستقبلية من زيادة الإنتاج ستذهب للدائن الأجنبي، وعليه فإن السياسات الضعيفة المتخذة ستؤثر على الاستثمار والإنتاجية، كما سيؤدي عدم الاستقرار وعدم التأكد المستقبلي بسبب زيادة الديون إلى قليل من الحماسة لرفع المستوى الفني أو استخدام غير أمثل للموارد وهذا بدوره سيؤدي إلى ضعف الإنتاجية.

تؤثر الديون بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير السلبي لخدمات الديون على النفقات العامة والتي تشمل الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية مما يؤثر سلبا على رأس المال البشري، ومن ثم على قرار الاستثمار والنمو الاقتصادي.

الأثر على الصادرات: ويكمن الأثر السلبي للدين الخارجي على هذا القطاع بلأخص فيما يتعلق بخدمة الدين والتي تعتبر في الحقيقة اقتطاع من حصيلة وأصل القرض ليرتد ويدفع ثانية للدائنين، فمع ارتفاع هذا العبء يزداد الضغط على فائض موازين المدفوعات، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ارتفاع نسبة خدمة الدين ربما هتدفع القطاعات الاقتصادية الداخلية لتحويل الأموال من الخارج بدلا من ادخارها بسبب التخوف المستقبلي من خدمه هذا الدين وبالتالي حرمان الجزء الأهم من بين هذه القطاعات الاستثمار الذي سيتأثر سلباً بصورة مباشرة . (بالقاسم،2004، ص15)

أثر الديون الخارجية على الوضع الاقتصادي والمن القومي المصري: شهدت الديون الخارجية المصرية تزايداً واضحا خلال الفترة ما بين (1990– 2019)، حيث زاد من 33.015 مليار دولار عام 2019 إلى 112.7 مليار دولار عام 2019، أي أنها بما يعادل أربعة أضعاف خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يشكل عبئاً على الاقتصاد المصري، كما بلغ الدين الخارجي عام 2007 حوالي 34.5 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 1.9 % ، ثم إنخفض عام 2008 ليبلغ 33.8 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي (–3.1%)، وبصفة عامة فقد كانت الفترة التي أعقبت ثورة 25 يناير عام 2011، من أهم الفترات التي شهدت تزايدا واضحاً في الديون الخارجية المصرية، حيث ارتفعت من 34.9 مليار دولار عام 2011، وبمعدل نمو بلغ (3.6%) ، مقابل 79.33 مليار دولار عام 2017، وبمعدل نمو سنوي قدرة (41.7%) .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ويوضح الجدول التالي تدرج حجم القروض في مصر من عام 1990 وحتى عام 2019.

السنوات	القروض الخارجية (مليون دولار)	معدل نمو القروض %	نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي
1990	33015.8	1.2	91.86
1991	32604.3	1.245-	83.17
1992	31168.9	4.40-	68.7
1993	30651.2	1.66-	60.55
1994	32499.1	6.2	57.49
1995	33475.2	3.0	50.90
1996	31512.6	5.86-	42.60
1997	29952.9	4.94-	36.71
1998	32287.1	7.79	37.04
1999	31079.7	3.73-	33.81
2000	29295.2	6.6-	30.51
2001	28297.4	3.7-	31.190
2002	29632.2	4.71	34.24
2003	30421.5	2.66	41.06
2004	31358.2	3.7	39.60
2005	30538.1	2.61-	32.33
2006	30984.8	1.46	28.75
2007	34551.4	11.51	26.14
2008	33892.7	1.90-	20.56
2009	35415.8	4.49	18.84
2010	36833.7	4.0	17.16
2011	35236.4	4.33-	15.23
2012	40089.7	13.77	15.84
2013	46562.1	16.14	16.85
2014	41826.5	10.17-	14.62
2015	48459.1	15.85	16.06
2016	67214.1	38.70	20.31
2017	79033.3	17.58	24.39
2018	92643.2	17.22	36.92
2019	122456	32.18	40.36

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، من أعداد مختلفة.

مفهوم (تمويل المناخ): تمويل المناخ يشير مصطلح التمويل المحلي أو الوطني أو العابر للحدود الوطنية – المستمد من مصادر التمويل العامة والخاصة والبديلة – والذي يسعى إلى دعم إجراءات التخفيف والتكيف التي ستعالج تغير المناخ. وتدعو الاتفاقية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس إلى تقديم المساعدة المالية من الأطراف التي لديها المزيد من الموارد المالية إلى تلك الأقل حظًا والأكثر ضعفًا. وهذا يعترف بأن مساهمة البلدان في تغير المناخ وقدرتها على منعه والتعامل مع عواقبه تختلف بشكل كبير. هناك حاجة إلى تمويل المناخ للتخفيف، لأن الاستثمارات واسعة النطاق مطلوبة للحد بشكل كبير من الانبعاثات. كما أن تمويل المناخ مهم بنفس القدر للتكيف، حيث هناك حاجة إلى موارد مالية كبيرة للتكيف مع الآثار السلبية والحد من آثار تغير المناخ.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الإجراءات المنهجيَّة للبحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي الارتباطي؛ بوصفه المنهج الذي يطبّق الدراسة، وقد استخدم الباحثون هذا المنهج؛ إذِ اهتمُّوا بالكشف عن طبيعة العَلاقة الارتباطية بين تطبيق عملية مبادلة الديون وبين عملية تمويل المناخ.

أمَّا مصادر البيانات فقد تمَّ الحصول عليها مِن مصدرين؛ هما:

1- المصادر الثانويَّة: اتَّجه الباحثون في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر ثانوية، التي تتمثَّل في الكُتُب والمراجع العربيَّة والأجنبيَّة ذات العَلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2- المصادر الأولية: وتتمثل في جَمْع البيانات الأوَلية ميدانيًّا؛ وذلك مِن خلال استخدام استمارة استبانة بأسلوب ليكارت الخماسي صُمِّمَتْ خصِّيصًا لهذا الغرض، ووزِعَت على أفراد العينة؛ لجمع البيانات المطلوبة.

مجتمع البحث وعينته:

أولاً: عيِّنة الخصائص السيكومتريَّة للبحث: تكوَّنت العيِّنة من (600) مفردة اختِيرت وَفق التالي:

(300) من من العاملين بوزارة التعاون الدولي من الرجال، و(300) مِنَ العاملين بوزارة التعاون الدولي من السيدات، وذلك لقياس مدى قُدرة الاستبانة على قياس المستويات المختلفة المطلوبة للبحث، من حيث: (البيئة، والمستوى الثقافي والعلمي، والوظيفي)، وأيضًا مدى إدراك العيِّنة المختارة لعبارات الاستبانة، وكيفية الردِّ عليها، والتي تظهر مفهومات شعوريَّة داخل الفرد.

ثانياً: عيِّنة البحث الأساسية: حُدِّدتْ عيِّنة البحث كالتالي: المستوى العِلمي: (المستوى الجامعي)، والمستوى الثقافي: يتميَّز بمستوًى ثقافي مرتفع، والمستوى البيئي: إذْ تنوَّعت العيِّنة بين أفراد لهم أصول ريفيَّة، وآخرين لهم أصول حضريَّة، للفرد المطبَّق عليه الاستبانة.

ثالثاً: حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** مبادلة الديون الخارجية، تمويل المناخ، الأمن القومي، الاستدامة البيئية.
- **الحدود المكانيَّة:** (وزارة التعاون الدولي) ومقرها في العاصمة الإدارية الجديدة.
- **الحدود البشريَّة:** تم اختيار عينة من العاملين بوزارة التعاون الدولي وفقاً للخصائص السيكو مترية للبحث.

أساليب المعالجة الإحصائيَّة: وقد استعان الباحثون ببعض الأساليب الإحصائيَّة الواردة بحُزمة البرامج الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة (Statistical Package for Social Science) المعروفة باسم: (SPSS)، وَفق الأساليب التالية:

1- معامل ألفا كرو نباخ Cronbach alpha لقياس ثبات الاستبانة.

2- معامل الاتِّساق الداخلي Internal consistency.

3- الإحصاء الوصفى statistics Descriptive للبيانات، من خلال حساب بعض المقاييس؛ مِثل: الوسط الحسابي MEAN، والانحراف المعياري Standard Deviation، ومعامل الاختلاف Coefficient of Variation، وكذلك الجداول التكراريَّة والنِّسَب المئوية؛ وذلك لتحديد سمات استجابات مفردات العيِّنة.

4-اختبار (**t-Test**) اختبار تساوي متوسط كل عبارة مع الوسط الافتراضي (2) محايد، وأيضًا لاختبار معنويَّة معاملات الانحدار.

5-معامل الارتباط لبيرسون **Coefficient Correlation P**؛ لتحليل الارتباط بين متغيِّرات عناصر الدراسة وأبعادها.

6-نموذج الانحدار الخطي **Model Regression Linear**

متغيِّرات الدراسة ومؤشِّرات قياسها: أعد الباحثون قوائم الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، بما يساعد في اختبار فروض البحث، بحيث تتضمَّن أبعاد البحث المتمثِّلة فيما يلي:

- المتغيِّر المستقل: متغير مبادلة الديون الخارجية، ويتكوَّن من عدد (10) عبارات بأسلوب ليكارت الخماسي.
- المتغير التابع: متغير التمويل المناخي، ويتكون من عدد (10) عبارات بأسلوب ليكار الخماسي.

مجتمع الدراسة وتحديد حجم العيِّنة:

فحص الاستمارات: قد اعتمد الباحثون في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة وحجم العينة على أسلوب قائمة الاستقصاء وقد قام بإعداد القائمة في شكل عبارات واستفسارات يمكن من خلالها دراسة وتحليل الردود عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، حيث قام الباحثون بتوزيع الاستمارات على عينة الدراسة الكاملة.

وقد قام الباحثون بتفريغ الردود على الأسئلة بجداول البيانات وتم تحليلها واستخلاص النتائج من خلال فحص هذه الاستمارات الواردة كل استمارة على حدي لتحديد مدى صدقها وصلاحيتها للتحليل الاحصائي، وتم استبعاد الاستمارات غير الصالحة، وبلغت الاستمارات الصالحة للتحليل عدد 500 استمارة أي بنسبة 83.33% من إجمالي الاستمارات الموزعة وعددها 600 استمارة. كما يلي:

جدول (1): الاستمارات التي أُجرِيَ عليها التحليل

بيان	الاستمارات الموزّعة	الاستمارات المستبعَدة	الاستمارات التى أجرىَ عليها التحليل
العدد	**600**	**100**	**500**
النسبة	**100**	**16.67**	**83.33**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

تفريغ البيانات الواردة بقوائم الاستقصاء المستلمة: بعد تجميع استمارات الاستقصاء ومراجعتها، قام الباحثون بترميز عبارات الاستقصاء داخل كلِّ بُعد من أبعاد الدراسة، وإعطاء الوزن الترجيحي طبقًا لمقياس (ليكارت) المتدرِّج الخماسي، كما في الجدول التالي:

جدول (2): مقياس (ليكارت) الخماسي المتدرِّج

مدى الموافقة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
درجة الوزن الترجيحي	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

توزيع مفردات مجتمع الدراسة وفقا للمتغيرات الديموغرافية: قام الباحثون بوصف البيانات التي حصلت عليها من قائمة الاستقصاء، لتوزيع عينة البحث حسب طبيعة العلاقة بالنشاط وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية المناظرة لها كما هو موضح في الجداول التالية:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

جدول (3): العدد والنِّسبة لتوزيع عيِّنة البحث حسب البيانات الديموجرافية

بيان	العاملين من الرجال	العاملين من السيدات	الإجمالى
العدد	**240**	**260**	**500**
النسبة	**%48**	**%52**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل النِّسبي للبيانات.

الملاحظات:

ملاحظات الجداول السابقة:

- إن الدراسة الحالية أجريت على عينة الافراد كانت بنسبة 48% للرجال و52% للسيدات.
- **اختبار صدق وثبات قائمة الاستقصاء:**
- لتحديد درجة صلاحية ومدى الاعتماد على الأداة المستخدمة في قياس استجابات مفردات العينة، قام الباحثون باستخدام كل من معامل الاتساق الداخلي ويقيس درجة مصداقية النتائج لكل بند من بنود الاستقصاء، والذي يعتمد في المقام الأول على معامل الارتباط، وبالتالي فمن الضروري أن يكون المعيار الأساسي هو اختبار لمعنوية معامل الارتباط ومعامل الفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان.

جدول (4): معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة

أبعاد الدراسة	عدد العبارات	معامل الفا كرو نباخ
المتغير المستقل	10	0.918
المتغير التابع	10	0.873

استند الباحثون على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يتَّضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن معامل الفا كرو نباخ أكبر من 60% لجميع أبعاد الدراسة، وبناء على ذلك يمكن الاعتماد عليه في قياس أبعاد الدراسة.
- هذا يؤكد أن الاستبانة تقيس ما بنيت من أجله وأن جميع البنود والابعاد واضحة وليس فيها غموض ولو قام الباحثون بتطبيق الاستبيان مرة ثانية على نفس العينة ستعطي نفس النتائج تقريباً.

قياس الاتساق الداخلي: قام الباحثون بعمل تحليل الارتباط بين عبارات كل بعد مع درجة البعد نفسه لقياس الصدق الداخلي لكل عبارة

وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: معاملات الاتساق الداخلي لعبارات مبادئ مبادلة الديون:

نتائج جدول (6): معاملات الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل (مبادلة الديون الخارجية).

م	العبارة	معامل الارتباط	المعنوية	الصدق
1	أرى أن سياسة الاقتراض تعتبر حل سريع مواجهة التعثرات الاقتصادية للدول	0.748	0.00	يوجد صدق
2	تلجأ الدول للإقتراض أحيانا بسبب سد عجز في الخدمات أو مواجهة أزمة محددة	0.721	0.00	يوجد صدق
3	خدمة الدين الخارجي تعوق حركة التنمية بشكل مباشر	0.780	0.00	يوجد صدق
4	تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية على اقتصاد الدول مما يدفعها إلى الاقتراض	0.803	0.00	يوجد صدق
5	تعرض مصر للعديد من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى لجوء الدولة للإقتراض للحفاظ على عجلة التنمية	0.805	0.00	يوجد صدق
6	تحد خدمة الدين الخارجي من التنمية الاقتصادية بشكل كبير	0.790	0.00	يوجد صدق
7	يشكل التوسع في عملية الاقتراض على الأمن القومي للبلاد	0.788	0.00	يوجد صدق
8	تعتبر عملية مبادلة الديون هي الحل الأمثل للحد من حجم الديون الخارجية	0.735	0.00	يوجد صدق
9	الحد من الاقتراض يساعد في الحفاظ على سيادة القرارات التي تمس الأمن القومي	0.801	0.00	يوجد صدق
10	أرى ان انخفاض الديون الخارجية يساعد على تحسين حجم الموازنةويساهم في زيادة الناتج المحلي	0.802	0.00	يوجد صدق

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى نتائج التحليل الاحصائي.SPSS

أكدت نتائج الجدول السابق ما يلي:

أولا: صلاحية جميع العبارات الخاصة بالمتغير المستقل، مبادلة الديون الخارجية حيث أكدت على ذلك قيم المعاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.721 – 0.805) وقد جاءت جميعها معنوية عند مستوى 0.01 وهذا يدل على أن جميع العبارات صالحة لقياس أبعاد المتغير المستقل (مبادلة الديون الخارجية)، بمعنى أن هذه القائمة صادقة فيما صممت من أجل قياسه.

ثانياً: معاملات الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع: (التمويل المناخي) نتائج التحليل الارتباط الخاصة بعبارات المتغير التابع (التمويل المناخي) كما في الجدول التالي:

جدول (7): معاملات الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع (التمويل المناخي)

م	العبارات	معامل الارتباط	المعنوية	الصدق
1	تساهم عملية تمويل المناخ في خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسبّبة للاحتباس الحراري	0.878**	0.00	يوجد صدق
2	تمويل المناخ ضمان تقاسم تكاليف الأضرار والوقاية من التأثيرات المناخية بشكلٍ عادل بين جميع البلدان	0.725**	0.00	يوجد صدق
3	التمويل المناخي الذي تقدمه الدول المتقدمة لا بد أن يتسق مع الاحتياجات الفعلية للدول النامية	0.788**	0.00	يوجد صدق
4	مقايضة الديون مقابل العمل المناخي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	0.762**	0.00	يوجد صدق
5	أرى أن مشروعات المناخ تؤدي إلى تخفيف العبء البيئي الدول المتقدمة	0.795**	0.00	يوجد صدق
6	مبادرات تمويل المناخ تقدم إجراءات مناخية وبيئية مبتكرة وقابلة للتطوير	0.733**	0.00	يوجد صدق
7	عمليات تمويل المناخ تعتبر البوابه الرئيسية للمشروعات الخضراء	0.755**	0.00	يوجد صدق
8	تمويل المشروعات المناخية مقابل الديون الخارجية تعتبر من الفرص الاستثمارية الرائدة للعديد من الدول النامية	0.851**	0.00	يوجد صدق
9	تساهم عمليات تمويل المناخ في خفض معدلات البصمة الكربونية	0.802**	0.00	يوجد صدق
10	تعتبر عملية تمويل المناخ فرص استثمارية للدول النامية	0.798**	0.00	يوجد صدق

المصدر من إعداد الباحثون استندا إلى نتائج التحليل الإحصائي. SPSS

تشير إلى مستوى المعنوية عند مستوى 0.01

أكدت نتائج الجدول السابق على: صلاحية جميع العبارات الخاصة بأبعاد المتغير التابع (بأبعاد التمويل المناخي) حيث أكدت على ذلك قيم معاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.725 – 0.878) وقد جاءت جميع العبارات معنوية عند مستوى 0.01 وهذا يدل على أن جميع العبارات صالحة لقياس لقياس أبعاد المتغير التابع (التمويل المناخي) بمعنى أن هذه القائمة صادقة فيما صممت من أجل قياسه.

نتائج الدراسة

(أ) التحليل الوصفي لمتغير مبادلة الديون الخارجية:

للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة والخاص بما هو أثر مبادلة الديون الخارجية كأداة اقتصادية للتمويل المناخي على الأمن القومي.

قام الباحثون بإيجاد الإحصاءات الوصفية لبعد تطبيق مبادلة الديون الخارجية وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واختبار T Test، والتوزيع التكراري لعناصره وكانت النتائج كما يلي:

جدول (8): الإحصاءات الوصفية لعبارات تطبيق مبادلة الديون.

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اختبار T Test	المعنوية
1	أرى أن سياسة الاقتراض تعتبر حل سريع مواجهة التعثرات الاقتصادية للدول	3.84	1.134	0.30	12.519	0.00
2	تلجأ الدول للإقتراض أحيانا بسبب سد عجز في الخدمات أو مواجهة أزمة محددة	3.77	1.193	0.32	11.017	0.00
3	خدمة الدين الخارجي تعوق حركة التنمية بشكل مباشر	3.07	1.238	0.40	0.904	0.367
4	تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية على اقتصاد الدول مما يدفعها إلي الاقتراض	3.47	1.252	0.36	6.355	0.00
5	تعرض مصر للعديد من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى لجوء الدولة للإقتراض للحفاظ على عجلة التنمية	3.64	1.199	0.33	8.995	0.00
6	تحد خدمة الدين الخارجي من التنمية الاقتصادية بشكل كبير	3.64	1.130	0.31	9.540	0.00
7	يشكل التوسع في عملية الاقتراض على الأمن القومي للبلاد	3.70	1.175	0.32	10.129	0.00
8	تعتبر عملية مبادلة الديون هي الحل الأمثل للحد من حجم الديون الخارجية	3.42	1.210	0.35	5.893	0.00
9	الحد من الاقتراض يساعد في الحفاظ على سيادة القرارات التي تمس الأمن القومي	3.56	1.160	0.27	10.124	0.00
10	أرى ان انخفاض الديون الخارجية يساعد على تحسين حجم الموازنةويساهم في زيادة الناتج المحلي	3.40	1.178	0.28	5.366	0.00

- متوسط جميع العبارات أكبر من (3) وهذا يدل على اتجاه رأي المستقصي منهم نحو الموافقة على عبارات هذا البعد، أي أن إجابات المستقصي منهم تشير إلى الموافقة على هذه العبارات.
- الانحراف المعياري تراوح بين (0.95087: 1.252) وهي نسبة صغيرة ويدل على انخفاض التشتت في استجابات المستقصي منهم لهذه العبارات مما يؤكد على أهمية هذه العبارات.
- معامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (50%) مما يؤكد انخفاض نسبة الانحراف المعياري بالنسبة للوسط الحسابي، حيث إنه كلما قل معامل الاختلاف كان ذلك أفضل.
- يلاحظ من اختبار (T) أن مستوى المعنوية لمعظم العبارات أقل من (1%) وكل العبارات متوسطها أكثر من (3)، كما أن متوسط بعد مبادلة الديون الخارجية بصفة عامه أكبر من (3) مما يؤكد على موافقة العينة على عبارات هذا البعد.

ثانياً: معاملات الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع: (التمويل المناخي)

نتائج التحليل الارتباط الخاصة بعبارات المتغير التابع (التمويل المناخي) كما في الجدول التالي:

جدول (9): معاملات الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع (التمويل المناخي)

م	العبارات	معامل الارتباط	المعنوية	الصدق
1	تساهم عملية تمويل المناخ في خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسبّبة للاحتباس الحراري	0.726**	0.00	يوجد صدق
2	تمويل المناخ ضمان تقاسم تكاليف الأضرار والوقاية من التأثيرات المناخية بشكلٍ عادل بين جميع البلدان	0.825**	0.00	يوجد صدق
3	التمويل المناخي الذي تقدمة الدول المتقدمة لا بد أن يتسق مع الاحتياجات الفعلية للدول النامية	0.758**	0.00	يوجد صدق
4	مقايضة الديون مقابل العمل المناخي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	0.712**	0.00	يوجد صدق
5	أرى أن مشروعات المناخ تؤدي إلى تخفيف العبء البيئي الدول المتقدمة	0.731**	0.00	يوجد صدق
6	مبادرات تمويل المناخ تقدم إجراءات مناخية وبيئية مبتكرة وقابلة للتطوير	0.838**	0.00	يوجد صدق
7	عمليات تمويل المناخ تعتبر البوابه الرئيسية للمشروعات الخضراء	0.755**	0.00	يوجد صدق
8	تمويل المشروعات المناخية مقابل الديون الخارجية تعتبر من الفرص الاستثمارية الرائدة للعديد من الدول النامية	0.756**	0.00	يوجد صدق
9	تساهم عمليات تمويل المناخ في خفض معدلات البصمة الكربونية	0.812**	0.00	يوجد صدق
10	تعتبر عملية تمويل المناخ فرص استثمارية للدول النامية			

تشير إلى مستوى المعنوية عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين استندا إلى نتائج التحليل الإحصائي. SPSS

أكدت نتائج الجدول السابق على:

- صلاحية جميع العبارات الخاصة بأبعاد المتغير التابع (بأبعاد التمويل المناخي) حيث أكدت على ذلك قيم معاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.712 – 0.838) وقد جاءت جميع العبارات معنوية عند مستوى 0.01 وهذا يدل على أن جميع العبارات صالحة لقياس أبعاد لمتغير التابع (التمويل المناخي) بمعنى أن هذه القائمة صادقة فيما صممت من أجل قياسه.

(ب) التحليل الوصفي لمتغير مبادلة الديون الخارجية:

- للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة والخاص بما هو أثر مبادلة الديون الخارجية كأداة اقتصادية للتمويل المناخي على الأمن القومي.
- قام الباحثون بإيجاد الإحصاءات الوصفية لبعد تطبيق تمويل المناخ وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واختبار T Test، والتوزيع التكراري لعناصره وكانت النتائج كما يلي:

جدول (10) الإحصاءات الوصفية لعبارات تطبيق مبادلة الديون.

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اختبار T Test	المعنوية
1	تساهم عملية تمويل المناخ في خفض انبعاثات غازات الدفيئة المسبّبة للاحتباس الحراري	3.04	1.134	0.30	10.929	0.00
2	تمويل المناخ ضمان تقاسم تكاليف الأضرار والوقاية من التأثيرات المناخية بشكلٍ عادل بين جميع البلدان	3.67	1.193	0.32	08.017	0.00
3	التمويل المناخي الذي تقدمة الدول المتقدمة لا بد أن يتسق مع الاحتياجات الفعلية للدول النامية	3.97	1.238	0.40	3.831	0.367
4	مقايضة الديون مقابل العمل المناخي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	3.41	1.314	0.36	7.665	0.00
5	أرى ان مشروعات المناخ تؤدي إلى تخفيف العبء البيئي الدول المتقدمة	3.62	1.199	0.33	8.995	0.00
6	مبادرات تمويل المناخ تقدم إجراءات مناخية وبيئية مبتكرة وقابلة للتطوير	3.55	1.130	0.31	9.540	0.00
7	عمليات تمويل المناخ تعتبر البوابه الرئيسية للمشروعات الخضراء	3.88	1.175	0.32	7.521	0.00
8	تمويل المشروعات المناخية مقابل الديون الخارجية تعتبر من الفرص الاستثمارية الرائدة للعديد من الدول النامية	3.19	1.210	0.35	9.843	0.00
9	تساهم عمليات تمويل المناخ في خفض معدلات البصمة الكربونية	3.34	1.160	0.27	10.120	0.00
10	تعتبر عملية تمويل المناخ فرص استثمارية للدول النامية	3.50	1.178	0.28	4.563	0.00

- متوسط جميع العبارات أكبر من (3) وهذا يدل على اتجاه رأي المستقصي منهم نحو الموافقة على عبارات هذا البعد، أي أن إجابات المستقصي منهم تشير إلى الموافقة على هذه العبارات.
- الانحراف المعياري تراوح بين (1.130: 1.314) وهي نسبة صغيرة ويدل على انخفاض التشتت في استجابات المستقصي منهم لهذه العبارات مما يؤكد على أهمية هذه العبارات.
- معامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (50%) مما يؤكد انخفاض نسبة الانحراف المعياري بالنسبة للوسط الحسابي، حيث إنه كلما قل معامل الاختلاف كان ذلك أفضل.
- يلاحظ من اختبار (T) أن مستوى المعنوية لمعظم العبارات أقل من (1%) وكل العبارات متوسطها أكثر من (3)، كما أن متوسط بعد التمويل المناخي بصفة عامه أكبر من (3) مما يؤكد على موافقة العينة على عبارات هذا البعد.
- وبقياس نموذج الانحدار الخطي لعبارة المتغير المستقل على المتغير التابع وجد أن مستوى المعنوية كان عند أقل من 0.01 مما يؤكد معنوية العلاقة بين متغير مبادلة الديون الخارجية وبين متغير التمويل المناخي وهذا ما يؤكد إثبات الفرض الأول بالبحث.
- بقياس نموذج الانحدار الخطي لعبارات المتغير المستقل على بعد تحسين الاقتصاد القومي فقد تبين أن مستوى المعنوية كان عند 0.00 عند درجة إرتباط 0.851** مما يؤكد معنوية العلاقة بين متغير مبادلة الديون الخارجية وبين عبارات بعد تحسين الاقتصاد القومي، وهذا ما يؤكد إثبات الفرض الثاني بالبحث.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- بقياس نموذج الانحدار الخطي لعبارات المتغير المستقل على بعد تحقيق الاستدامة البيئية فقد تبين أن مستوى المعنوية كان عند 0.00 عند درجة إرتباط 0.762** مما يؤكد معنوية العلاقة بين متغير مبادلة الديون الخارجية وبين عبارات بعد تحقيق الاستدامة البيئية، وهذا ما يؤكد إثبات الفرض الثالث بالبحث.
- ويوضح الشكل التالي مستوى الدرلالة المعنوية للفروض:

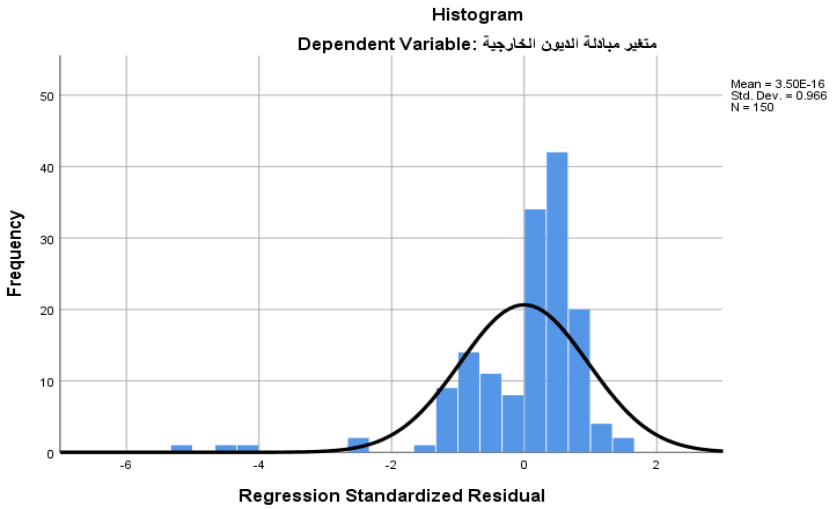

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على SPSS.

ثالثاً: التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات مبادلة الديون الخارجية:

جدول (11): التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات بعد مبادلة الديون الخارجية:

م	العبارات	التكرار	الاختيار		
		النسبة	اوافق	محايد	لا اوافق
1	أرى ان سياسة الاقتراض تعتبر حل سريع مواجهة التعثرات الاقتصادية للدول	التكرار	413	59	28
		النسبة	%83	%11.93	%5.62
2	تلجأ الدول للإقتراض أحيانا بسبب سد عجز في الخدمات أو مواجهة أزمة محددة	التكرار	409	54	37
		النسبة	%81.61	%10.97	%7.40
3	خدمة الدين الخارجي تعوق حركة التنمية بشكل مباشر	التكرار	467	7	26
		النسبة	%93.27	%1.37	%5.34
4	تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية على اقتصاد الدول مما يدفعها إلى الاقتراض	التكرار	394	24	82
		النسبة	%87.60	%4.80	%16.59
5	تعرض مصر للعديد من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى لجوء الدولة للإقتراض للحفاظ على عجلة التنمية	التكرار	483	13	4
		النسبة	%96.70	%2.60	%0.68
6	تحد خدمة الدين الخارجي من التنمية الاقتصادية بشكل كبير	التكرار	282	41	177
		النسبة	%56.24	%8.23	%35.52
7	يشكل التوسع في عملية الاقتراض على الأمن القومي للبلاد	التكرار	500	0	0
		النسبة	%100	%0	%0
8	تعتبر عملية مبادلة الديون هي الحل الأمثل للحد من حجم الديون الخارجية	التكرار	368	44	88
		النسبة	%73.38	%8.91	%17.69
9	الحد من الاقتراض يساعد في الحفاظ على سيادة القرارات التي تمس الأمن القومي	التكرار	500	0	0
		النسبة	%100	%0	%0
10	أرى ان انخفاض الديون الخارجية يساعد على تحسين حجم الموازنةويساهم في زيادة الناتج المحلي	التكرار	298	106	96
		النسبة	%59.67	%21.26	%19.06

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على النتائج الخاصة بالتحليل الإحصائي SPSS.

ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- تبين من إجمالي الإجابات حول عبارات بعد مبادلة الديون الخراجية أن نسبة (لا أوافق) تمثلت في (43.17%) من حجم المجتمع، ونسبة المحايد تمثلت في (10.36%) من حجم المجتمع، ونسبة (أوافق) تمثلت في (65.28%) من حجم المجتمع.

من خلال التحليل الوصفي لبعد مبادلة الديون الخارجية يمكن استنتاج ما يلي:

- حقق متغير مبادلة الديون الخارجية إدراكاً متوسطاً لدى عينة البحث وهو ما لوحظ من خلال الوسط الحسابي (65.28%)، وبانسجام عال في إجابات العينة التي عكسها الانحراف المعياري. ومعامل الاختلاف المنخفضين، مما يدل على تجانس إدراك العينة للمتغير. ويرى الباحثون أن هناك اتجاه إيجابي متوسط من قبل المستقصي منهم على فقرات ذلك البعد والتي تمثلت في (65 %) من حجم المجتمع للعينة.
- يتضح من خلال تحليل أراء أفراد العينة (العاملين من الرجال والسيدات) إيجابية أراءهم تجاه عبارات أبعاد مبادلة الديون الخارجية وأهميته في عمليات التمويل المناخي، إذ يلاحظ الباحثون أنه يتم تطبيق معظم فقرات مبادلة الديون الخارجية بشكل متوسط، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي الكلي لمتغير مبادلة الديون الخارجية (3.56)، وهي درجة متوسطة بشكل عام، إذ أن القيمة المتوسطة قلت عن المتوسط (3.66) وبذلك تشير النتائج أن مستوى إدراك أفراد العينة بدرجة مستوى تطبيق المتغير (مبادلة الديون الخارجية) جاء متوسطاً.

نتائج عامة للبحث

توصل الباحثون من خلال الدراسة الإستقرائية للأدبيات أن عملية مبادلة الديون الخارجية هي من المؤثرات الإيجابية على الوضع الاقتصادي لأي دولة وبحيث أنه بعد مراجعة التقارير والنشرات التي صدرت عن البنك المركزي المصري خلال الأعوام السابقة تبين حجم تفاقم الديون الخارجية لمصر بسبب التوسعات في المشروعات القومية بالإضافة إلى عمليات الإصلاح الاقتصادي التي أجرتها الادولة خلال الفترة من 2016 وحتى 2024.

كما توصل الباحثون من خلال الاستقصاء لعينة العاملين بوزارة التعاون الدولي وهي تعتبر الوزارة المنوطة بالعقود والمبادرات الخاصة بعملية مقايضة أو مبادلة الديون الخارجية إلى إيجابية العلاقة الإرتباطية بين عملية مبادلة الديون الخارجية وتمويل المشروعات المناخية، حيث إنه خفض النفقات التي تتحملها الدولة مقابل خدمة الديون تعوق حركة التنمية الاقتصادية مما يؤثر سلباً على أمن الدولة القومي من السلع الاستراتيجية.

الخلاصة

هدف البحث إلى معرفة أثر مبادلة الديون الخارجية (كأداة اقتصادية) على عمليات التمويل المناخي على الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى أثره على الحالة الاقتصادية كما هدف البحث إلى معرفة مدى تطور الوضع الاقتصادي مع استمرار عملية مبادلة الديون الخارجية والتوسع فيها عن طريق المشروعات القومية الكبرى، وايضاً اهم البرامج والنظم الإطارية المنظمة لذلك، وكذلك النماذج التي ساهمت في نشر تلك المباديء، واهم الاثار البيئية على المترتبة على عمليات التمويل المناخي من مساهمات في تحقيق التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

توصيات الدراسة

قد أوصت الدراسة بالتالي:

1. الاهتمام بعمليات مبادلة الديون الخارجية على نطاق أوسع.
2. ضرورة التوصل إلى مفاهيم إطارية للعمل في مبادرات مبادلة الديون.
3. التوسع في الدراسات لكافة الجوانب لعملية التمويل المناخي.
4. توجه الجهات المعنية ومتخذي القرار في اتفاقيات مبادلة الديون إلى المشروعات التي تساهم في خفض الانبعاثات وتحقق اهداف التنمية المستدامة.

المراجع

جابر، منال (2020). أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن.

احمد سرحان، علاء (2023). مبادلة الديون للعمل المناخي بهدف دعم متطلبات التمويل للتكيف والتصدي المناخي في مصر، مجلة العلوم البيئية، العدد الرابع، المجلد 52.

حمدي هاشم، احمد (2024). أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل: بالإشارة إلى الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية، المجلد السادس والاربعون العدد الثالث.

صادق، السيد (2021). أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990–2018)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد الثاني والعشرون العدد الثاني.

عبد السلام عباس، جيهان (2023). دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الرابع والعشرون العدد الثاني.

رفعت، أسماء (2023). تقييم فعالية برامج تمويل مواجهة التغيرات المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد الثامن عشر العدد السابع عشر.

Patrick Bolton, On Debt and climate, Oxford Open Economics, Volume 2, 2023, odad005

Michael Iveson, 'Debt-for-Renewables' Swaps: How to Address Climate, Debt and Energy Sector Vulnerabilities in Sri Lanka, 2023.

Svitlana Naumenkova, Debt-for-nature or climate swaps in public finance management, 2023, Problems and Perspectives in Management, 21(3), 698-713.

Bolton, P., Buchheit, L., Gulati, M., Panizza, U., Weder di Mauro, B. & Zettelmeyer, J. (2023). On Debt and climate. Oxford Open Economics, 2023, 00, 1–6 https://doi.org/10.1093/ooec/odad005

Égert, B. (2015). "Public debt, economic growth and nonlinear effects: Myth or reality?," Journal of Macroeconomics, Elsevier, vol. 43(C), pages 226-238.

ESCWA (2020), Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Debt Swap for Climate and SDGs Finance in the Arab Region, December 2020.

Essers, D., D. Cassimon & M. Prowse (2021). Debt-for-climate swaps: Killing two birds with one stone? Global Environmental Change 71 (2021) 102407.

European Commission (2021). Debt-for-SDGs swaps in indebted countries: The right instrument to meet the funding gap? A review of past implementation and challenges lying ahead. Lazard, December 2021.

Fenton, A. et al. (2014) "Debt relief and financing climate change action". Nature Climate Change Vol. 4, pp. 650-653. Macmillan Publishers Limited.

Fuller, F. et al. (2018). Debt for Climate swaps: Caribbean Outlook. Climate Analytics: IMPACT. Available at: <https://climateanalytics.org/publications/2018/debt-for-climate-swaps-caribbean-outlook/>.

IIED, Potomac Group LLC, UNECA, UNESCWA, UNDP (2021) Linking sovereign debt to climate and nature outcomes. A guide for debt managers and environmental decision makers. IIED, London. <https://pubs.iied.org/20651iied.

Iveson M. (2023). Debt-for-Renewables Swaps: How to Address Climate, Debt and Energy Sector Vulnerabilities in Sri Lanka. Lakshman Kadirgamar Institute of International Relations and Strategic Studies (LKI), Colombo, Sri Lanka, September 2023.

Moye, M. (2001). Overview of Debt Conversion. Debt Relief International Ltd. Publication No. 4. London, United Kingdom

Naumenkova S., Mishchenko V., Chugunov, I. & Mishchenko, S. (2023). Debt-for-nature or climate swaps in public finance management. Problems and Perspectives in Management, 21(3), 698-713. doi:10.21511/ppm.21(3).2023.54

OECD (2007). Lessons Learnt from Experience with Debt-for-Environment Swaps in Economies in Transition. OECD: Paris.

Sarhan, A. (2023). Debt-for-Climate-Swaps to Support Egypt's Climate Finance Needs for Adaptation and Resilience. Journal of Environmental Sciences, April 2023.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

THE IMPACT OF EXTERNAL DEBT SWAPS AS AN ECONOMIC TOOL FOR CLIMATE FINANCE ON EGYPTIAN NATIONAL SECURITY

Ahmed F. A. Mustafa [(1)]; Alaa A. Sarhan [(1)]; Ahmed F. Hani [(1)]
1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University.

ABSTRACT

The research aimed to study the impact of external debt swap as an economic tool for climate finance on Egyptian national security, in addition to studying the process of debt reduction for climate finance and knowing the importance of debt swap for climate and the impact of these policies on Egyptian national security. The researcher followed the inductive approach in reviewing the literature that specialized in the study variables from previous references and studies in the period from 2019 to 2025 AD. It was found that Arab studies that specialized in the subject of debt swap are very few, as well as its environmental impact through climate projects. To achieve the objectives of the research, a questionnaire was designed in a scientific methodological manner according to the requirements of the study using the five-point Likert method, which relies primarily on correlation, and it was distributed to a sample of employees at the Ministry of International Cooperation. The results of the research reached several results, the most important of which are: 1- The increase in Egypt's external debt has doubled in recent years, which has constituted a burden on the national economy and consequently had negative effects on Egyptian national security. 2- External debt swap helps reduce the dollar burden on the state and improves the level of investment. 3- Exchanging external debts helps develop environmental development projects that contribute to significantly reducing the carbon footprint. 4- Climate financing is one of the processes that contributes to reducing global warming rates at the international and regional levels. 5- Exchanging external debts for financing climate projects contributes positively to achieving environmental sustainability.

Keywords: External debt swap, Climate Finance, National Security